

الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين بيانات التقارير المالية دراسة ميدانية علي عينة من المصارف التجارية بالسودان

Banking Governance And Its Role In Improving Financial Reporting Data A Field Study On A Sample Of Commercial Banks In Sudan

أستاذ م. بابكر الزين عبد الله²
كلية الدراسات العليا قسم المحاسبة
جامعة النيلين، السودان

أ. هارون، آمنة عبد الغفار^{1*}
كلية الدراسات العليا قسم المحاسبة
جامعة النيلين، السودان

haroun.amna2024@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/07/26

تاريخ القبول: 2025/04/08

تاريخ الاستلام: 2024/12/30

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم دور الحوكمة المصرفية في تحسين بيانات التقارير المالية بالمصارف التجارية السودانية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي ما هو دور الحوكمة المصرفية في تحسين بيانات التقارير المالية في المصارف التجارية بالسودان؟، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة من المصارف التجارية السودانية، توصلت الدراسة اليوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحسين بيانات التقارير المالية في المصارف التجارية، وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين بيانات التقارير المالية في المصارف التجارية، وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين بيانات التقارير المالية في المصارف التجارية. اوصت الدراسة بتعزيز دور المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة في المصارف التجارية من خلال تطوير برامج تدريبية متخصصة لتحسين كفاءة وجودة عمليات المراجعة.

المصطلحات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجان المراجعة، التقارير المالية.

تصنيف JEL: G21, G34, M48, M42, M41G32, G14, :

Abstract:

The study aimed to assess the role of banking governance in improving the financial reporting data in Sudanese commercial banks, where the problem of the study was the following main question What is the role of banking governance in improving the financial reporting data in Sudanese commercial banks? The study adopted the descriptive analytical approach, and used the questionnaire as a tool to collect data from a sample of Sudanese commercial banks, the study found a positive and statistically significant relationship between internal audit and improving the financial reporting data in commercial banks, and a positive and statistically significant relationship between audit committees. The study recommended strengthening the role of internal and external audit and audit committees in commercial banks by developing specialised training programmes to improve the efficiency and quality of audit processes.

Keywords: Banking Governance, Internal Audit, External Audit, Audit Committees, Financial Reporting.

Jel Classification Codes: G21, G34, M48, M42, M41G32, G14.

1. مقدّمة

تُعد التقارير المالية أداة أساسية لاتخاذ القرارات داخل المؤسسات على مختلف أنواعها، حيث توفر معلومات دقيقة وموثوقة للمستفيدين الداخليين والخارجيين، مما يعزز الشفافية والمصداقية في العمليات المالية. ومع ذلك، تواجه التقارير المالية في المصارف تحديات متزايدة تتعلق بجودتها ودقتها، خاصة في ظل بيئة العمل المصرفي المتغيرة والمخاطر المرتبطة بها. من جهة أخرى، تُعتبر الحوكمة المصرفية إطارًا تنظيميًا يهدف إلى تحسين أداء المؤسسات المصرفية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان تطبيق الضوابط الداخلية، حيث تشمل مجموعة من الآليات مثل المراجعة الداخلية، لجان المراجعة، والمراجعة الخارجية، التي تسهم في تحقيق الانضباط المالي والحد من المخاطر التنظيمية. يبرز دور الحوكمة المصرفية في تحسين التقارير المالية من خلال ضمان جودة البيانات المالية، تعزيز مصداقيتها، وتقليل التلاعب أو الأخطاء، وبهذا، تسهم آليات الحوكمة في بناء الثقة بين المؤسسات المصرفية وأصحاب المصلحة، مما ينعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي العام.

1.1. مشكلة الدراسة

على الرغم من أهمية التقارير المالية في دعم القرارات، إلا أن بعض المصارف التجارية في السودان تعاني من مشكلات تتعلق بجودة التقارير المالية ودقتها، مما يؤثر سلبًا على مصداقيتها وشفافيتها. يُعزى ذلك إلى ضعف آليات الرقابة والحوكمة المصرفية، مما يستدعي البحث في مدى فعالية الحوكمة المصرفية في تحسين بيانات التقارير المالية. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ما هو دور الحوكمة المصرفية في تحسين بيانات التقارير المالية في المصارف التجارية بالسودان؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحسين بيانات التقارير المالية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحسين بيانات التقارير المالية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين بيانات التقارير المالية؟

2.1. أهمية الدراسة

❖ **الأهمية العلمية:** تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على دور الحوكمة المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية، مما يضيف إلى الأدبيات العلمية في مجال المحاسبة والتمويل، خاصة في الإطار السوداني حيث تندر الدراسات المماثلة.

❖ **الأهمية العملية:** توفر الدراسة رؤية عملية للمصارف التجارية في السودان حول أهمية تبني آليات الحوكمة الفعالة لتحسين بيانات التقارير المالية، مما يعزز من قدرتها على تحقيق الشفافية والمصداقية أمام أصحاب المصلحة ويسهم في تحسين بيئة العمل المصرفي.

3.1. أهداف الدراسة

- دراسة العلاقة بين المراجعة الداخلية وتحسين بيانات التقارير المالية في المصارف التجارية بالسودان.
- تحليل تأثير لجان المراجعة على تحسين بيانات التقارير المالية.
- تقييم دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية.

4.1. فرضيات الدراسة

- ❖ **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحسين بيانات التقارير المالية.
- ❖ **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحسين بيانات التقارير المالية.
- ❖ **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين بيانات التقارير المالية.

5.1. الدراسات السابقة

- ❖ **دراسة: عمر، (2017م)** هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير مبادئ الحوكمة المصرفية في تحديد وتوزيع المسؤوليات بين الجهات الإشرافية والرقابية والتنظيمية، وذلك للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة يساهم في تحقيق السياسات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، ويقلل من تناقض المعلومات المحاسبية. كما أوضحت النتائج وجود علاقة إيجابية بين المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وكفاءة أداء الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- ❖ **دراسة عبد العزيز و خليل، (2017م)** هدفت الدراسة إلى بيان الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وملائمة المعلومات المحاسبية للمصرف وبيان الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وموثوقية المعلومات المحاسبية للمصارف. توصلت الدراسة إلى أن الدور الحوكمي للمراجع الخارجي يضمن ملائمة المعلومات المحاسبية التي تمكن من تقييم الأداء في الوقت المناسب.
- ❖ **دراسة: يوسف، (2017م):** هدفت الدراسة إلى التعرف على التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في تحسين مستوى الحوكمة في البنوك السودانية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أن تطبيق التخصص المهني للمراجع الخارجي يؤثر إيجابياً على الشفافية والإفصاح في القوائم المالية، كما يساعد في نجاح تطبيق الحوكمة في المصارف السودانية. أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بالتخصص المهني للمراجع الخارجي كأحد العوامل المساعدة في تطبيق الحوكمة للحد من مخاطر أسعار الفائدة والتضخم وأسعار الصرف.
- ❖ **دراسة: تبن، (2018م):** هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الالتزام بقواعد الضبط المؤسسي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف السودانية، وتحديد الدور الذي تلعبه آليات الضبط المؤسسي في هذا السياق. توصلت الدراسة إلى أن التزام المصارف بقواعد الضبط المؤسسي يساهم في تقليل استغلال التغييرات في السياسات المحاسبية لتحقيق مصالح شخصية، كما أظهرت النتائج أن الالتزام بآليات الضبط المؤسسي يحد من إساءة استخدام مبدأ الأهمية النسبية.
- ❖ **دراسة: Bunea, & other, 2018:** هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات على مستوى النظام المصرفي في رومانيا على مجال إدارة المخاطر والأداء المالي المصرفي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تأثير القطاع الروماني بشكل كبير من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، من التأثير على الأداء المالي إلى التأثير في سمعة البنوك.
- ❖ **دراسة: علي، (2018م):** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في دعم تطبيق الحوكمة المصرفية، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: ساهمت الخدمات الاستشارية في تحسين كفاءة وفعالية استخدام العميل للطاقت والموارد المتاحة له بالمصارف السودانية، قدمت الخدمات الاستشارية الاستشارات المالية في المسائل الإدارية والمحاسبية التي تحتاجها المصارف السودانية، قدمت مراجعة النظير النصيح والتوجيه للإدارة المصارف دون التدخل في اتخاذ القرارات

❖ **دراسة: زناقي ومعاريف، (2018م):** هدفت الدراسة الى التركيز على أهم المفاهيم الخاصة بالحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك، ومعرفة ما إذا كان هناك تطبيق فعلي لآليات الحوكمة (مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية) وأثرها على إدارة المخاطر المصرفية. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لآليات الحوكمة مجتمعة على إدارة المخاطر المصرفية، كما أثبتت وجود أثر إيجابي لمجلس الإدارة والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كل على حدة على إدارة المخاطر المصرفية. توصي الدراسة بضرورة وضع ميثاق وطني يهدف تحسين عمل إدارة المخاطر المصرفية وتفعيلها لتكملة ميثاق (GOAL082009).

❖ **دراسة: (الخنزدار، 2021م):** هدفت الدراسة إلى فحص أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية عن طريق دراسة سلوك تمهيد الدخل وإيعاز الإشارة باستخدام مقياس مخصص خسائر القروض ومقياس تقلبات الأرباح. وتكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية المدرجة في سوق المال الفلسطيني والتي أُلزمت بتبني معايير التقرير المالي الدولية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن إلتزام البنوك بمعايير التقرير المالي الدولية يؤدي إلى تقليل تمهيد الدخل من خلال مخصص خسائر القروض بالمقارنة بفترة ما قبل الإلزام، ولم تجد الدراسة أي دليل يدعم أن الإلتزام البنوك يؤدي إلى زيادة ميل البنوك لإيعاز إشارات من خلال مخصص خسائر القروض مقارنة بفترة ما قبل الإلزام، ولم تدعم النتائج فرضية أن الإلتزام البنوك يؤدي إلى زيادة تقلب الأرباح مقارنة بفترة ما قبل الإلزام.

❖ **دراسة: (حمزة، 2021م):** هدف الدراسة إلى فحص تأثير خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية للشركات الصناعية الفرنسية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2005-2014، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من الشركات المدرجة بالبورصة الفرنسية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية للشركات الصناعية الفرنسية. وبشكل أكثر تحديداً، يعتبر أعضاء لجنة المراجعة المستقلين الذين يمتلكون خبرة في مجال المالية والمحاسبة الأكثر فعالية في الرفع من جودة التقارير المالية، أوصت الدراسة بضرورة استقلالية لجان المراجعة لما لها من اثر في رفع جودة التقارير المالية.

❖ **دراسة Tran and Others (2021):** هدفت الدراسة إلى دراسة تأثيرات القيادة والقدرة المحاسبية على جودة التقارير المالية ومساءلة المؤسسات العامة في فيتنام. تحديد تأثير جودة التقارير المالية على المساءلة. تشير نتائج الدراسة إلى أن للقيادة والقدرة المحاسبية تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية. تؤثر القدرة القيادية والمحاسبية بشكل إيجابي على المساءلة ؛ وجودة التقارير المالية تأثير إيجابي على المساءلة.

❖ **دراسة Kaawaase & Others (2021):** هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات (خبرة مجلس الإدارة ، واستقلالية المجلس وأداء دور المجلس) ، وجودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية باستخدام أدلة من المؤسسات المالية الأوغندية. توصلت الدراسة إلى أن خبرة مجلس الإدارة وأداء دور مجلس الإدارة مرتبطان بشكل كبير بجودة التقارير المالية. كما ترتبط جودة المراجعة الداخلية بشكل كبير بجودة التقارير المالية. استقلالية مجلس الإدارة ليست مؤشرا هاما على جودة التقارير المالية.

6.1. مقارنة تحليلية بين دراسة الباحثين والدراسات السابقة

تميزت دراسة الباحثين عن الدراسات السابقة بتركيزها الميداني على المصارف السودانية واستهدافها العلاقة بين آليات الحوكمة المصرفية وتحسين بيانات التقارير المالية في الإطار السوداني، مع التركيز على المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة. مقارنة بالدراسات

السابقة، نجد أن دراسة عمر (2017) ركزت على تأثير مبادئ الحوكمة في تعزيز الشفافية وتقليل تناقض المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم، بينما تناولت دراسة عبد العزيز و خليل (2017) الدور الحوكمي للمراجع الخارجي في ضمان ملاءمة المعلومات المحاسبية، أما دراسة يوسف (2017)، فاهتمت بدور التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين الشفافية والإفصاح بالمصارف السودانية، فيما تناولت دراسة تبين (2018) أثر الالتزام بقواعد الضبط المؤسسي في تقليل ممارسات إدارة الأرباح. على الصعيد الدولي، ركزت دراسة Bunea وآخرون (2018) على إدارة المخاطر المصرفية في رومانيا، بينما تناولت دراسة الخزندار (2021) أثر معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقارير المالية في البنوك الفلسطينية، من جهة أخرى بحثت دراسة حمزة (2021) تأثير استقلالية لجان التدقيق على جودة التقارير المالية، وناقشت دراسة Tran وآخرون (2021) تأثير القيادة والقدرة المحاسبية على جودة التقارير المالية والمساءلة. وأخيراً، ركزت دراسة Kaawaase وآخرون (2021) على العلاقة بين آليات الحوكمة وجودة المراجعة الداخلية والتقارير المالية في المؤسسات الأوغندية. تُعد دراسة الباحثين امتداداً لهذه الجهود، حيث تجمع بين التخصص المحلي والجانب العملي من خلال تحليل دور آليات الحوكمة مجتمعة في تحسين التقارير المالية، مما يضيف بُعداً جديداً للأدبيات السابقة.

2. الإطار النظري للحوكمة المصرفية وبيانات التقارير المالية

1.2. مفهوم الحوكمة المصرفية

تُعرّف الحوكمة المصرفية بأنها نظام يُنظّم العلاقات بين الأطراف الرئيسية المؤثرة على أداء المصرف، ويُترجم ذلك من خلال مجموعة من القوانين والنظم والإجراءات التي تُحدد العلاقة بين إدارة المصرف من جهة وأصحاب المصلحة المتعاملين معه من جهة أخرى (كشكوشة، 2011، ص. 469)، ويرى بعض الباحثين أن الحوكمة المصرفية تتجسد في مبادئ العدالة، الشفافية، والإفصاح، مع ضمان إمكانية مساءلة المصرف من قبل الأطراف المهتمة، كما أنّها تُبرز العلاقة بين أعضاء مجلس الإدارة، المديرين، العاملين، حملة الأسهم، والمقرضين في تعاملهم مع المصرف (سالم ونصر، 2011، ص. 443-444)، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فتُعرّف الحوكمة المصرفية بأنها شبكة من العلاقات التي تربط القائمين على إدارة المصرف بحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين والمستفيدين من خدمات المصرف (Freeland، 2007، 7-8).

تتمثل أهمية الحوكمة المصرفية في قدرتها على حماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالمصرف، حيث تسعى لتنظيم العلاقة بين الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة. كما تساهم في تقليل المخاطر المالية، رفع قيمة الأسهم، وتحسين نوعية وكفاءة الإدارة. علاوة على ذلك، تسهم الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة استخدام الأصول المصرفية، مما ينعكس إيجابياً على تخفيض تكلفة رأس المال وتعزيز الأداء العام للمصرف (رضا رياض، 2013، ص. 828).

أما أهداف الحوكمة المصرفية، فهي تتداخل مع الأهداف العامة للرقابة المصرفية، حيث تسعى إلى تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي وضمان كفاءة عمل القطاع المصرفي. كما تهدف إلى حماية أموال المودعين من خلال التدخل الرقابي الذي يهدف إلى الحد من المخاطر المحتملة وضمان التزام المؤسسات الائتمانية بتعهداتها، لا سيّما فيما يتعلق بسلامة الأصول وضمان حقوق المودعين (رزق، 2008، ص. 33).

وفيما يتعلق بمبادئ الحوكمة المصرفية، فقد حددت لجنة بازل سلسلة من المبادئ التي تسهم في تعزيز الحوكمة في المصارف. وتشمل هذه المبادئ أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين بشكل يكفل فهمًا واضحًا لدورهم في حوكمة المصرف، إضافة إلى قدرتهم على اتخاذ قرارات صائبة بشأن أعمال المصرف. كما ينبغي على مجلس الإدارة المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية للمصرف وقيمه، وتعزيز الخطوط العريضة للمساءلة والمسؤولية. ويُشترط أيضًا ضمان إشراف كافٍ من الإدارة العليا بما يتماشى مع السياسات الموضوعة، إلى جانب الاستفادة من دور المراجعين الداخليين والخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية (حبار، ص. 86-87)

ومن بين المبادئ الأخرى التي حددتها لجنة بازل، التأكيد على ضرورة أن تكون ممارسات وسياسات المكافآت متوافقة مع ثقافة المصرف وأهدافه الاستراتيجية طويلة الأجل، مع الالتزام بالشفافية في إدارة المصرف. كما يتعين على المجلس والإدارة العليا إدراك الهيكل التشغيلي للمصرف والالتزام بالعمل ضمن إطار قانوني محدد. لضمان نجاح تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، أوصت لجنة بازل بعدة شروط، من بينها توفير دليل عمل ومعايير واضحة للسلوك الملائم، وضع استراتيجية واضحة للمصرف لقياس مدى النجاح، توزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بصورة سليمة، وضع آليات للتفاهم بين أعضاء مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات، توفير نظم رقابة داخلية قوية تحدد وظائف المراجعة وإدارة المخاطر، مراقبة مراكز المخاطر والمواقع التي قد تشهد تضارب مصالح، وضمان تدفق المعلومات بشكل مناسب من داخل المصرف وخارجه (حبار، ص. 86-87)

فيما يختص بآليات الحوكمة المصرفية تعد المراجعة الداخلية إحدى أهم الآليات الأساسية في حوكمة المصرفية، حيث تطورت وظيفتها من مجرد مراجعة مالية إلى مراجعة شاملة تشمل الالتزام وعمليات المصرف وإدارة المخاطر، مما يساهم في تحسين عمليات الحوكمة وإضافة قيمة المصرف مع مراعاة توقعات أصحاب المصالح (الصاوي، 2010، ص. 41). أما لجنة المراجعة، فتؤدي دورًا مهمًا في الإشراف الفعال على التقارير المالية والتأكد من كفاية الإفصاح المالي، مستندة إلى دعم إدارة المراجعة الداخلية في تقييم نظم الرقابة الداخلية واكتشاف الأخطاء والمخالفات. كما يتطلب نجاحها توافر الخبرة الفنية والوقت الكافي لدى أعضائها، مع تنوع خلفياتهم لضمان الإشراف الفعال على المحاسبة والمراجعة الداخلية والخارجية، وهو ما دفع البورصات الأمريكية إلى اشتراط وجود معرفة مالية لدى جميع أعضاء اللجنة، مع توافر خبير مالي بينهم (متولي، 1992؛ Dezoort، 2001، ص. 31-47؛ Rahman، 2008، ص. 27-28)، وتعد المراجعة الخارجية آلية مهمة تسهم في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي، من خلال تقرير المراجعة الخارجية، الذي يمثل مصدرًا هامًا للمعلومات اللازمة للمستثمرين لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة، ويشترط أن تتم عملية الإفصاح المالي بشفافية دون تفضيل فئة على أخرى (صبيحي، 2002، ص. 5).

2.2. بيانات التقارير المالية

تُعد التقارير المالية الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، حيث تشمل القوائم المالية وتُعتبر المنتج النهائي للنظام المحاسبي. كما أنها ليست غاية بحد ذاتها، بل وسيلة لتزويد المستخدمين بالمعلومات الملائمة التي تساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة بناءً على بيانات دقيقة وموثوقة (عبدالرحمن والبشاري، 2017، ص. 8؛ عبد الصادق، 2010، ص. 1).

تبرز أهمية التقارير المالية في كونها مستنداً موثقاً يُعتمد عليه من قبل الأطراف المختلفة للتعرف على أوضاع المنشأة ومدى ملاءمة فرص الاستثمار فيها. وقد زاد الطلب على الرأي الفني المحايد للمراجع كونه يمثل المنتج النهائي لعملية المراجعة، وهو ما يساعد المستخدمين في تقييم جودة المعلومات المقدمة ومدى إمكانية الاعتماد عليها. كما تُعد التقارير المالية المصدر الأساسي للمعلومات التي

تحتاجها الأطراف المتعددة مثل المستثمرين، مؤسسات الإقراض، الهيئات الحكومية، والجهات الضريبية، حيث تسهم في تحديد المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها. إضافةً إلى ذلك، تُعتبر التقارير المالية محوراً رئيسياً لتنشيط وفعالية أسواق الأوراق المالية، إذ تُسهم في توفير شفافية تساعد على الفصل بين الإدارة والأطراف الأخرى المهمة بالمنشأة (عبدالمحسن، 2009، ص. 105).

تهدف التقارير المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها: تقديم تقارير عن الأنشطة المؤثرة في المجتمع والتي يمكن قياسها وتوصيفها لدورها المهم في السياق الاجتماعي، وتوفير معلومات تساعد في تقييم فعالية إدارة الموارد لتحقيق الأهداف المختلفة. كما تُسهم في مساعدة المستثمرين والدائنين على تقييم صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتحديد مواردها والتزاماتها سواء للموردين أو الدائنين أو الملاك. بالإضافة إلى ذلك، تهدف إلى تقديم قائمة بالنشاط المالي يمكن الاستفادة منها في التنبؤات والمقارنات وتقييم القدرة الإدارية للمنشأة (الشيخ، 2012، ص. 319؛ متولي، 2005، ص. 132-135).

يرى الباحثان أن التقارير المالية ليست مجرد وثائق مالية، بل هي أداة أساسية تُظهر مدى استمرارية المنشأة وتساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية من قبل الأطراف الداخلية والخارجية. تعتبر هذه التقارير مستنداً موثقاً يمكن الاعتماد عليه لتقييم مدى جدوى الاستثمار في المنشأة، كما أنها توفر معلومات دقيقة ومتكاملة لتحليل الوضع الحالي والمستقبلي للمنشأة. وبهذا تسهم التقارير المالية في تعزيز الشفافية والإفصاح المالي بما يخدم جميع الأطراف ذات العلاقة.

3.2. الحوكمة المصرفية وتحسين بيانات التقارير المالية

تُعد جودة التقارير المالية مقياساً رئيسياً لمصداقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها، حيث يجب أن تكون هذه التقارير خالية من التحريف والتضليل، وأن تُعد وفقاً لمعايير قانونية ومهنية وفنية تهدف إلى تحقيق المنفعة للمستخدمين. وتعكس جودة التقارير المالية مدى دقة المعلومات المحاسبية في تصوير العمليات الاقتصادية للشركة، ووضعها المالي، ونتائج أعمالها. كما تؤثر جودة المعلومات المحاسبية بشكل مباشر على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، مما يتطلب اعتماد أدوات ومعايير دقيقة للحكم على جودة هذه التقارير (علي، 2015، ص. 362؛ ريشو، 2013، ص. 155).

الاهتمام بتحسين بيانات التقارير المالية نشأ بشكل ملحوظ نتيجة للأزمات المالية التي عانت منها شركات عالمية كبرى، والتي كشفت عن ضعف الشفافية والمصداقية في إعداد التقارير المالية. وقد كانت ممارسات إدارة الأرباح أحد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات، حيث استفادت الإدارات من الحرية التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة في استخدام التقديرات المحاسبية، مما سمح لها بالتلاعب في توقيت تسجيل الأنشطة المالية للتأثير على الأرباح. هذه الممارسات كان لها انعكاسات سلبية على جودة التقارير المالية، مما أبرز الحاجة إلى تحسينها لضمان دقتها وموثوقيتها (عوض، 2003، ص. 22).

الحوكمة المصرفية تُعد أداة فعّالة في تحسين بيانات التقارير المالية، حيث تُسهم في تعزيز الشفافية والالتزام بمعايير الإفصاح المالي. وقد أصبحت الحوكمة محوراً رئيسياً على المستوى العالمي، خاصة في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة، لما لها من دور في الجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاجتماعية. الحوكمة المصرفية تعمل على تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز استقلالية مجالس الإدارة، ووضع ضوابط فعّالة تحد من التحريف والتضليل، وتقلل من التأثير السلبي لممارسات إدارة الأرباح (حداد، 2008، ص. 4-5؛ بلة، 2012، ص. 55).

تشير الأدلة العملية إلى أن الحوكمة تسهم بشكل فاعل في تحسين جودة التقارير المالية. فقد أظهرت الدراسات أن أدوات الحوكمة، مثل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تلعب دوراً مهماً في الحد من إعداد تقارير مالية مضللة. إذ أظهرت دراسة (Luohe et al., 2008) أن استقلالية مجلس الإدارة تُعد عاملاً محورياً في تحسين دقة وجودة التقارير المالية، حيث أظهرت أن المجالس المستقلة قادرة على تقليل فرص إعداد تقارير مالية مضللة (رضا وأحمد، 2013، ص. 96).

كما بينت دراسة أخرى (Shahetal, 2009) العلاقة الإيجابية بين جودة الحوكمة وإدارة الأرباح، حيث وجدت أن تطبيق معايير حوكمة قوية يُسهم في الحد من الممارسات السلبية المرتبطة بإدارة الأرباح، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية. وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تطبق حوكمة فعالة تتمتع بتقارير مالية أكثر دقة وشفافية، مما يعزز ثقة المستثمرين والمستخدمين الآخرين لهذه التقارير (عبدالغني وآخرون، 2013، ص. 96).

يرى الباحثان أن هنالك علاقة وثيقة بين الحوكمة المصرفية و تحسين جودة بيانات التقارير المالية، حيث تُسهم في تعزيز الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح، مما يقلل من فرص التلاعب أو التحريف في المعلومات المحاسبية. وتعمل الحوكمة على وضع إطار تنظيمي يلزم الشركات بتوفير تقارير مالية دقيقة وموثوقة تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشآت. كما أن تطبيق أدوات الحوكمة، مثل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، يحد من تأثير المصالح الشخصية للإدارة، ويُسهم في تقليل احتمالية إعداد تقارير مالية مضللة. كذلك لا الحوكمة المصرفية على تحسين جودة التقارير المالية فحسب، بل تعمل على بناء الثقة بين المصارف والمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين. فوجود نظام حوكمة قوي يُعزز من موثوقية التقارير المالية ودقتها، مما يُسهم في تحسين اتخاذ القرارات الاقتصادية سواء على مستوى المستثمرين أو الجهات الرقابية. ومن هذا المنطلق، فإن العلاقة بين الحوكمة المصرفية وتحسين بيانات التقارير المالية تُعد علاقة تكاملية، حيث يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة وتفعيل آلياتها (المراجعة الداخلية، لجان المراجعة، المراجعة الخارجية) إلى تقارير مالية ذات جودة عالية، وهو ما يُسهم في تحقيق استمرارية المصارف وشفافيتها المالية.

3. الدراسة الميدانية

1.3. مجتمع وعينة الدراسة

1.1.3. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المصارف التجارية السودانية، حيث يركز البحث على الأفراد الذين تربطهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة. ويشمل هذا المجتمع مجموعة متنوعة من الفئات المهنية مثل المحاسبين، والمراجعين الداخليين، ومديري الإدارات، ومدراء الفروع، ورؤساء الأقسام، والموظفين، بالإضافة إلى فئات أخرى. ويبلغ عدد أفراد هذا المجتمع 193 فرداً، مما يوفر قاعدة بيانات غنية تسهم في تحقيق نتائج دقيقة وشاملة تعكس آراء وتجارب هؤلاء العاملين في القطاع المصرفي السوداني

2.1.3. عينة الدراسة وخصائصها

تمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة العشوائية، 130 مفردة وفق إحصائية ستيفن سامبسون عليه تم توزيع عدد (130) إستبانة على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث وتم استرجاع (130) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بيانها كالاتي:

جدول رقم (1): الاستبيانات الموزعة والمعادة

النسبة	العدد	البيان
100%	130	استبيانات تم إعدادها بعد تعبئتها كاملة
0%	0	استبيانات لم يتم إعدادها
0%	0	استبيانات غير مكتملة (ناقصة)
100%	130	إجمالي الاستبيانات الموزعة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 100 من الاستبيانات الموزعة وأن هذا المعدل ممتاز، هذه النتائج تعزز من موثوقية البيانات التي تم جمعها وتساهم في تحقيق أهداف البحث بشكل فعال.

2.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحثان بتمييز أسئلة الاستبانة وتفرغ البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ثم قاما بتحليلها باستخدام أساليب إحصائية مناسبة لطبيعة البيانات ومتغيرات الدراسة لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته. تضمنت الأدوات الإحصائية المستخدمة اختبار الثبات عبر معامل "ألفا كرونباخ" لقياس صدق الأداء والاتساق الداخلي، حيث اعتُبر المقياس جيداً إذا تجاوزت قيمة ألفا كرونباخ 60%. كما استخدم الباحثان الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة من خلال التكرارات، النسب المئوية، الرسوم البيانية، والانحراف المعياري لتحديد تشتت الإجابات. وفي الإحصاء الاستدلالي، استُخدم أسلوب الانحدار الخطي لاختبار فرضيات الدراسة، بالإضافة إلى تحليل تأثير المتغير المستقل على التابع. كما قاما بتقدير المتوسطات والانحرافات المعيارية لترتيب اتجاهات عينة الدراسة وفقاً لإجابات المستجيبين.

3.3. صدق وثبات الاستبانة

1.3.3. صدق الاستبانة (صدق المحكمين)

قام الباحثان بعرض الاستبانة على لجنة من المحكمين ضمت (10) أكاديميين من جامعة النيلين، جامعة السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، وعدد من الكليات الأخرى. استجاب الباحثان لآراء المحكمين وأجريا التعديلات اللازمة بناءً على توصياتهم لضمان دقة وملاءمة الاستبانة.

2.3.3. ثبات فقرات الاستبانة

تم حساب معامل ألفا كرونباخ كدليل على ثبات الاستبانة، حيث يعكس هذا المعامل مدى اتساق الفقرات مع بعضها البعض وثبات الأداة. ويوضح الجدول رقم (2) قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل بُعد على حدة وللمقياس ككل.

جدول رقم (2): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحاور	عدد العبارات	درجة الثبات	درجة المصدقية
المحور الأول: الحوكمة المصرفية			
البعد الأول: المراجعة الداخلية	6	.733	0.856
البعد الثاني: لجان المراجعة	6	.767	0.876
البعد الثالث: المراجعة الخارجية	6	.868	0.932
المحور الثاني: بيانات التقارير المالية	16	.897	0.947
المحور الثالث: المخاطر المصرفية	16	.916	0.957
جميع المحاور	50	.954	0.977

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يوضح جدول الثبات والموثوقية (2) نتائج تحليل معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ، حيث تعكس القيم المسجلة لكل محور مستوى عالٍ من الموثوقية. فقد سجل المحور الأول المتعلق بالحوكمة المصرفية معاملات ثبات تتراوح بين 0.733 و 0.868، مما يدل على موثوقية جيدة للمكونات المختلفة مثل المراجعة الداخلية ولجان المراجعة والمراجعة الخارجية. بينما حقق المحور الثاني الخاص ببيانات التقارير المالية معامل ثبات بلغ 0.897، مما يعكس قوة وموثوقية البيانات المالية المجمعة. أما المحور الثالث المتعلق بالمخاطر المصرفية فقد حقق أعلى مستوى من الثبات عند 0.916، مما يدل على أن أدوات قياس المخاطر المستخدمة موثوقة بشكل كبير. وبالإجمال، فإن القيمة الإجمالية لمعامل الثبات لجميع المحاور (0.954) تشير إلى أن الأداة البحثية تتمتع بمستوى عالٍ من الموثوقية، مما يعزز مصداقية النتائج المستخلصة ويؤكد على أهمية الحوكمة المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل المخاطر المصرفية.

4.3. تحليل البيانات الشخصية

اشتملت على الخصائص التالية: التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، الدرجة الوظيفية، سنوات الخبرة، وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة:

جدول رقم (3): التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي	التخصص العلمي
74.6	97	الحاسبة	
7.7	10	ادارة الاعمال	
1.5	2	الدراسات المصرفية والمالية	
2.3	3	نظم المعلومات المحاسبة	
13.8	18	اخرى	
100.0	130	المجموع	المؤهل العلمي
النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي	
40.0	52	بكالوريوس	

10.0	13	دبلوم عالي	
22.3	29	ماجستير	
24.6	32	دكتوراة	
3.1	4	اخرى	
100.0	130	المجموع	
النسبة %	التكرار	المؤهل المهني	المؤهل المهني
10.0	13	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	
1.5	2	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	
2.3	3	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	
86.2	112	لا توجد زمالة	
100	130	المجموع	
النسبة %	التكرار	المسمى الوظيفي	المسمى الوظيفي
4.6	6	مدير ادارة	
4.6	6	مدير فرع	
9.2	12	رئيس قسم	
40.0	52	محاسب	
3.8	5	مراجع داخلي	
23.2	30	موظف	
14.6	19	اخرى	
100	130	المجموع	
النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة	سنوات الخبرة
43.1	56	أقل من 5 سنوات	
30.0	39	5 وأقل من 10 سنة	
17.7	23	10 وقل من 15 سنة	
2.3	3	15 وأقل من 20 سنة	
3.1	4	20 وقل من 25 سنة	
3.8	5	25 سنة فأكثر	
100	130	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يظهر الجدول (3) تنوعاً في خصائص عينة الدراسة، حيث ركزت العينة بشكل كبير على تخصص المحاسبة بنسبة 74.6%، مع تمثيل محدود لتخصصات أخرى كإدارة الأعمال ونظم المعلومات. من حيث المؤهلات العلمية، تصدر حملة البكالوريوس بنسبة 40%،

تلاهم حملة الدكتوراه والمجستير، ما يعكس توازنًا جيدًا بين مستويات التعليم. أما المؤهلات المهنية، فقد غلبت العينة التي لا تمتلك زمالات مهنية بنسبة 86.2%، مع تمثيل محدود لزمالات محاسبية محلية ودولية. وظيفيًا، كانت غالبية أفراد العينة من المحاسبين بنسبة 40%، تلتهم فئة الموظفين ورؤساء الأقسام، مما يعكس تنوع الأدوار الوظيفية. وبالنسبة لسنوات الخبرة، كانت الفئة الأكثر تمثيلًا هي من يمتلكون خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 43.1%، مما يشير إلى تركيز الدراسة على أصحاب الخبرات الأقل. يعكس هذا التوزيع تنوعًا في الخلفيات الأكاديمية والمهنية، مع هيمنة واضحة لبعض الفئات، ما قد يؤثر على النتائج المستخلصة حول الحوكمة المصرفية وتحسين بيانات التقارير المالية.

5.3. اختبار فرضيات الدراسة

1.5.3. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحسين بيانات التقارير المالية

جدول رقم (4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

نموذج الانحدار					
النموذج		معامل الارتباط		معامل التحديد	
1		.531 ^a		.282	
				.276	
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	1796.639	1	1796.639	50.217	.000 ^a
الأخطاء	4579.484	128	35.777		
المجموع	6376.123	129			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار		قيمة المعاملات		قيمة (T)	
الثابت		34.124		7.045	
المراجعة الخارجية		1.329		7.086	
				.000	
				.000	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في جدول (4) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحسين بيانات التقارير المالية. حيث يظهر معامل الارتباط 0.531، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة بين المتغيرين. كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ 0.282، مما يعني أن حوالي 28.2% من التباين في تحسين بيانات التقارير المالية يمكن تفسيره من خلال المراجعة الداخلية. تظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت 50.217 مع مستوى معنوية أقل من 0.001، مما يدل على أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود علاقة بين المتغيرين. بالإضافة إلى ذلك، توضح معاملات الانحدار أن الثابت كان 34.124 بقيمة (T) تساوي 7.045 ومستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى أن هناك تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا للمراجعة الداخلية على تحسين بيانات التقارير المالية، حيث بلغ قيمة المعامل للمراجعة الداخلية 1.329 مع قيمة (T) تساوي 7.086 ومستوى معنوية أيضًا 0.000. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين

المراجعة الداخلية وتحسين بيانات التقارير المالية، مما يدعم الفرضية الأولى ويؤكد على أهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز جودة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة من المصارف.

2.5.3. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحسين بيانات التقارير المالية.

جدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

نموذج الانحدار					
النموذج		معامل الارتباط		معامل التحديد	
1		.698 ^a		.488	
				.484	
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	3109.548	1	3109.548	121.847	.000 ^a
الأخطاء	3266.575	128	25.520		
المجموع	6376.123	129			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار		قيمة المعاملات		قيمة (T)	
الثابت		29.172		8.177	
لجان المراجعة		1.548		11.038	
				.000	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في جدول (5) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحسين بيانات التقارير المالية. حيث يظهر معامل الارتباط 0.698، مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ 0.488، مما يعني أن حوالي 48.8% من التباين في تحسين بيانات التقارير المالية يمكن تفسيره من خلال لجان المراجعة. تظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت 121.847 مع مستوى معنوية أقل من 0.001، مما يدل على أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود علاقة بين المتغيرين. بالإضافة إلى ذلك، توضح معاملات الانحدار أن الثابت كان 29.172 بقيمة (T) تساوي 8.177 ومستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً للجنة المراجعة على تحسين بيانات التقارير المالية، حيث بلغ قيمة المعامل للجنة المراجعة 1.548 مع قيمة (T) تساوي 11.038 ومستوى معنوية أيضاً 0.000. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحسين بيانات التقارير المالية، مما يدعم الفرضية الثانية ويؤكد على أهمية دور لجان المراجعة في تعزيز جودة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة من المصارف.

3.5.3. الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين بيانات التقارير المالية

جدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

نموذج الانحدار					
النموذج		معامل الارتباط		معامل التحديد	
1		.693 ^a		.481	
				.476	
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	3063.758	1	3063.758	118.393	.000 ^a
الأخطاء	3312.365	128	25.878		
المجموع	6376.123	129			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار		قيمة المعاملات		قيمة (T)	
الثابت		37.470		13.085	
المراجعة الخارجية		1.222		10.881	
				.000	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في جدول (6) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين بيانات التقارير المالية. حيث يظهر معامل الارتباط 0.693، مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين. كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ 0.481، مما يعني أن حوالي 48.1% من التباين في تحسين بيانات التقارير المالية يمكن تفسيره من خلال المراجعة الخارجية. تظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت 118.393 مع مستوى معنوية أقل من 0.001، مما يدل على أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود علاقة بين المتغيرين. بالإضافة إلى ذلك، توضح معاملات الانحدار أن الثابت كان 37.470 بقيمة (T) تساوي 13.085 ومستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً للمراجعة الخارجية على تحسين بيانات التقارير المالية، حيث بلغ قيمة المعامل للمراجعة الخارجية 1.222 مع قيمة (T) تساوي 10.881 ومستوى معنوية أيضاً 0.000. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين بيانات التقارير المالية، مما يدعم الفرضية الثالثة ويؤكد على أهمية دور المراجعة الخارجية في تعزيز جودة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة من المصارف.

4. خاتمة

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحسين بيانات التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحسين بيانات التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية.

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين بيانات التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية..

ثانياً: التوصيات

استناداً على النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

- تعزيز دور لجان المراجعة من خلال توفير التدريب المستمر والموارد اللازمة لتحسين كفاءتها في مراجعة البيانات المالية.
- زيادة الاعتماد على المراجعين الخارجيين المستقلين لضمان دقة وموضوعية البيانات المالية، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين والمستخدمين.
- تحسين نظم المراجعة الداخلية وتطوير آليات فعالة لتقييم المخاطر، مما يساهم في تعزيز القدرة على الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة.

5. قائمة المراجع

❖ المؤلفات

- سالم، أحمد كامل؛ علي، عبد الوهاب نصر. (2011). المحاسبة عن الأدوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجات السياحية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 443-444.
- ❖ رزق، عادل. (2008). الحكم الجيد أو الإدارة الرشيدة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة
- ❖ رضا، سامح محمد؛ أحمد رياض. (2013). دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة

❖ الأطروحات

- عمر، ماجدولين خالد. (2017). أثر الحوكمة المصرفية في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- يوسف، محمد العبيد حبيب الله. (2017). التخصص الصناعي للمراجع الخارجي ودوره في تحسين الحوكمة المصرفية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- تبّ، بحر الدين الطاهر علي. (2018). دور الضبط المؤسسي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وموثوقية التقارير المالية في المصارف السودانية – دراسة ميدانية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- علي، بشير إسماعيل عبدالله. (2018). دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في دعم تطبيق الحوكمة المصرفية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- الصاوي، غفت أبو بكر محمد. (2010). دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، الإسكندرية، ص. 41.

❖ المقالات

- عبدالعزيز، محمد صديق، & خليل، عبدالرحمن عادل. (2017). الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني. مجلة العلوم الاقتصادية، 18(1)، 76-93. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- زناقي، بشير، & معاريف، محمد. (2018). أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك: دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت. المجلة الاقتصادية البديلة، 5(1)، 332-351.
- الخزندار، آية. (2020). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة، فلسطين. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 5(1)، 121-140. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- حمزة، بوسنة. (2020). أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية: أدلة إضافية. مجلة البشائر الاقتصادية، 6(2)، 734-749. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- كشكوشة، نجوى متولي حسن. (2011). أثر تطبيق حوكمة الشركات على اتجاهات التغير في المنظمة. مجلة إدارة الأعمال المصرية، العدد 2، 469.
- رضا رياض، سامح محمد. (2013). العلاقة بين حوكمة الشركات وتوزيعات الأسهم النقدية في ظل اختلاف نشاط الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية: قطاعي الصناعة والخدمات. دورية الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، 53(3)، 828.
- حبار، عبد الرازق. (2008). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، 86-87.
- عبدالرحمن، محمد حسين حسن؛ البشاري، مصطفى نجم. (2017). وظيفة المراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة. مجلة الدراسات العليا، 9(36)، 8.
- عبد الصادق، أسامة سعيد. (2010). الانعكاسات الدولية لاستخدام لغة تقارير العمال الموسعة XBRL على بناء التصنيف المصري للمعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً. مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، 47(2)، 1.
- عبد المحسن، توفيق. (2009). الإفصاح الإختياري ودوره في ترشيد القرارات الإستثمارية في السوق المالي السعودي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، 105.
- الشيخ، المعتز رمضان أبو بكر. (2012). أسباب تدني مستوى الثقة في المراجعين جانب مصحة الضرائب في ليبيا. المجلة العلمية للمحاسبة والمراجعة، العدد 1، 319.
- متولي، عصام الدين محمد. (2005). دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان. مطابع السودان للعملة، 132-135.
- علي، محمود احمد. (2015). دراسة واختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخرجية وجودة التقارير المالية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، 362.

- ريشو ، بديع الدين . (2013) . جودة التقارير المالية: العوامل المؤثرة ووسائل القياس . المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد 1 ، 155.
- عوض ، أمال محمد محمد . (2003) . اثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح . مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد 3 ، 22.
- بلة ، سيد عبد الرحمن عباس . (2012) . دور حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 14 ، 55.
- عبدالغني ، علي وآخرون . (2013) . أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ، مجلة التقني ، المجلد 26 ، العدد 4
- متولي ، سامي وهبة . (1992) . لجنة المراجعة ودورها في فعالية عمل المراجعين الداخليين ودعم استقلالهم . العلمية للاقتصاد والإدارة ، 9(2) ، 1018-1022 . جامعة عين شمس .
- صبيحي ، محمد حسني عبد الجليل . (2002) . دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية: دراسة تحليلية . المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد 1 ، جامعة حلوان ، ص . 5.
- Dezoort, F., & Salterio, S.E. (2001). **The effects of corporate governance experience and financial reporting and audit knowledge on audit committee members' judgment.** *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 20(1), 31-47.
- Tran, Y.T., Nguyen, N.P., & Hoang, T.C. (2021). **Effects of leadership and accounting capacity on accountability through the quality of financial reporting by public organisations in Vietnam.** *Journal of Asia Business Studies*, 15(3), 484-502.
- Kaawaase, T.K., Nairuba, C., Akankunda, B., & Bananuka, J. (2021). **Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions.** *Asian Journal of Accounting Research*, 6(3), 348-366.

❖ المداخلات

- حداد ، منار . (2008) . دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية . المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي ، 4-5.
- Bunea, Mariana, & Others. (2018). **Risk management, corporate governance and financial performance of the banking system in Romania.** Paper presented at the International Conference on Business Excellence, Bucharest University of Economic Studies.
- Freeland, C. (2007). **Basel committee guidance on corporate governance for banks.** Paper presented at the conference organized by the Egyptian Banking Institute on corporate governance and reform.
- Rahman, A. G. E. D. (2008). **A survey presented at the conference challenges of accounting: Reality and future expectations.** Board Practices among Case 30 Companies in Egypt, 27-28 October 2008, Cairo, Egypt.